Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 Décembre 2010
15 دجنبر 2010

رسالة الأمة

حرزني يستعرض بلندن إنجازات المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان

شارك أحمد حرزني رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان أول أمس الإثنين بلندن في تنشيط مائدة مستديرة حول المجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال النهوض وتعزيز حقوق الإنسان.

واستعرض حرزني، خلال هذا اللقاء الذي نظم بمقر المعهد الملكي للشؤون الدولية بحضور برلمانيين بريطانيين وممثلي المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني وباحثين، مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس الإستشاري لحقوق الانسان وخاصة في مجال مواكبة مجهودات دمقرطة وتعزيز دولة القانون.

وأبرز في هذا السياق إتمام عملية تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة على الخصوص بجبر الضرر الجماعي والإصلاحات المؤسساتية.وقال إن اهتمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينصب من الآن فصاعدا حول تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، مشيرا في هذا الإطار بالأساس إلى عدد من المشاريع كمشروع مدونة الصحافة.

وأشار إلى أن المجلس سيتدارس خلال دورته العادية، المرتقب عقدها الأسبوع المقبل، القضايا ذات الصلة بالإتجار بالبشر والهجرة السرية، التي أضحى المغرب وجهة لها ونقطة عبور المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

وبعد أن شدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للحقوق السوسيو-اقتصادية، أكد السيد حرزني عزم المجلس على مواكبة مجهودات البناء الديموقراطي وخاصة على مستوى تعزيز التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

وعبر حرزني عن أمله في أن يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النور في أقرب وقت حتى يشكل بالتالي اطارا شاملا قادرا على النهوض بالحوار الاجتماعي.

وبخصوص تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ،أكد السيد حرزني ان هذه الهيئة كانت محصنة في اطار عملها لتحقيق مبادئ العدالة الانتقالية بغرض ضمان المصالحة.

وقد ساهمت هذه المقاربة وكذا قرار الدولة الاعتراف بالمسؤولية الجماعية من طي صفحة انتهاكات الماضي وتعبيد الطريق امام حكامة جيدة وتعزيز حقوق الانسان.

وأشار من جهة أخرى إلى عزم المغرب مواصلة ورش الإصلاحات مع العمل على تعزيز حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.من جهته، سلط البير ساسون، العضو بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، الضوء على الأنشطة التي قام بها المجلس على المستوى الدولي، مذكرا بعلاقات التعاون التي تربط هذه المؤسسة بالمنظمات الإقليمية للنهوض بحقوق الانسان.

وسيعقد رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، خلال زيارته للندن على مدى يومين، لقاءات مع مسؤولين بوزارة الشؤون الخارجية البريطانية، وسيعقد جلسة عمل مع كبار المسؤولين بالمنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان (أمنستي انترناسيونال).

كما سيعقد حرزني جلسة عمل أخرى مع برلمانيين بريطانيين بمقر البرلمان البريطاني.

Revue de Pre

▪ حرزني

شارك أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أول أمس الإثنين بلندن في تنشيط مائدة مستديرة حول المجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال النهوض وتعزيز حقوق الإنسان. واستعرض حرزني، خلال هذا اللقاء الذي نظم بمقر المعهد الملكي للشؤون الدولية بحضور برلمانيين بريطانيين وممثلي المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني وباحثين، مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وخاصة في مجال مواكبة مجهودات دمقرطة وتعزيز دولة القانون.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بريطانيا/ المغرب/حقوق الانسان

السيد حرزني يستعرض بلندن انجازات المغرب في مجال تعزيز حقوق الانسان

لندن/ 13 /12/ ومع/ شارك السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان اليوم الإثنين بلندن في تنشيط مائدة مستديرة حول المجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال النهوض وتعزيز حقوق الإنسان.

واستعرض السيد حرزني, خلال هذا اللقاء الذي نظم بمقر المعهد الملكي للشؤون الدولية بحضور برلمانيين بريطانيين وممثلي المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني وباحثين, مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس الإستشاري لحقوق الانسان وخاصة في مجال مواكبة مجهودات دمقرطة وتعزيز دولة القانون.

وأبرز في هذا السياق إتمام عملية تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة على الخصوص بجبر الضرر الجماعي والإصلاحات المؤسساتية.

وقال إن اهتمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينصب من الآن فصاعدا حول تعزيز الحقوق المدنية والسياسية, مشيرا في هذا الإطار بالأساس إلى عدد من المشاريع كمشروع مدونة الصحافة.

وأشار إلى أن المجلس سيتدارس خلال دورتع العادية, المرتقب عقدها الأسبوع المقبل, القضايا ذات الصلة بالإتجار بالبشر والهجرة السرية, التي أضحى المغرب وجهة لها ونقطة عبور المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

وبعد أن شدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للحقوق السوسيو-اقتصادية, أكد السيد حرزني عزم المجلس على مواكبة مجهودات البناء الديموقراطي وخاصة على مستوى تعزيز التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

وعبر السيد حرزني عن أمله في أن يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النور في أقرب وقت حتى يشكل بالتالي اطارا شاملا قادرا على النهوض بالحوار الاجتماعي.

وبخصوص تجربة هيئة الانصاف والمصالحة ,أكد السيد حرزني ان هذه الهيئة كانت محصنة في اطار عملها لتحقيق مبادئ العدالة الانتقالية بغرض ضمان المصالحة.

وقد ساهمت هذه المقاربة وكذا قرار الدولة الاعتراف بالمسؤولية الجماعية من طي صفحة انتهاكات الماضي وتعبيد الطريق امام حكامة جيدة وتعزيز حقوق الانسان.

وأشار من جهة أخرى إلى عزم المغرب مواصلة ورش الإصلاحات مع العمل على تعزيز حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا.

من جهته, سلط السيد البير ساسون, العضو بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان, الضوء على الأنشطة التي قام بها المجلس على المستوى الدولي, مذكرا بعلاقات التعاون التي تربط هذه المؤسسة بالمنظمات

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

.الإقليمية للنهوض بحقوق الانسان

وسيعقد رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان, خلال زيارته للندن على مدى يومين, لقاءات مع مسؤولين بوزارة الشؤون الخارجية البريطانية, وسيعقد جلسة عمل مع كبار المسؤولين بالمنظمة الدولية .(للدفاع عن حقوق الإنسان (أمنستي انترناسيونال

كما سيعقد السيد حرزني جلسة عمل أخرى مع برلمانيين بريطانيين .بمقر البرلمان البريطاني

/ت/ح أ/ ح ع

شع

ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغرب/حقوق الإنسان/يوم عالمي

السيد حرزني: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يباشر مرحلة جديدة من عمله قائمة على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبثقافة حقوق الإنسان

+ أجرت الحديث : كريمة حاجي +

الرباط 9/ 12/ ومع/ قال رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني إن المجلس باشر مرحلة جديدة من عمله قائمة على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان, وذلك بعد الانتهاء عمليا من تفعيل جل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأوضح السيد حرزني, في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة الاحتفال غدا باليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر), أنه تم الانتهاء عمليا من تصفية إرث ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي تطلب وقتا لا بأس به, حيث حصل جل الأفراد المعنيين وعائلاتهم على تعويضات وأصبحوا يتوفرون على التغطية الصحية.

وأبرز أنه تم كذلك, في مجال جبر الضرر الجماعي, إطلاق مشاريع تتعلق بالحفظ الإيجابي للذاكرة, وإنجاز مشاريع تنموية وأخرى متعلقة بتعزيز قدرات الفاعلين المحليين, والكشف عن الحقيقة في جل حالات الاختفاء القسري (باستثناء 9 حالات لم يتمكن المجلس من الكشف عنها).

وفي هذا الصدد, فند السيد حرزني بعض الادعاءات حول وجود حالات أخرى للاختفاء القسري لم يتم بعد الكشف عن مصيرها, داعيا المعنيين بالأمر إلى الإدلاء بما يفيد ذلك, خاصة وأن الاختفاء القسري يعتبر من الجرائم التي لا يسري عليها التقادم.

وبخصوص التوصيات المتعلقة بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية, وخاصة مجالي العدالة والحكامة الأمنية, ذكر بأن المجلس رفع رأيه إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس, الذي تضمن مقترحات تتصل بإصلاح القضاء وجعله أكثر استقلالا, موضحا أن هذه المقترحات انعكست في خطاب جلالة الملك تخليدا للذكرى ال56 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2009). وأبرز في هذا الصدد أن الحكومة مسؤولة الآن عن تفعيل هذا الإصلاح.

وأضاف أن المجلس قام أيضا بمراجعة شاملة للقانون الجنائي على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان, وأن المقترحات التي خرج بها المجلس توجد رهن إشارة الحكومة, كما قام في السياق ذاته, بدراسة قانون المسطرة الجنائية.

+ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يؤسس لمرحلة جديدة في مجالات اشتغاله +

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وعلى صعيد آخر اعتبر السيد حرزني أنه بعد الورش الكبير المتعلق بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, فتح المجلس صفحة جديدة في عمله في مجال ترسيخ حقوق الإنسان والنهوض بها, تتسم بالتركيز على حقوق مدنية وسياسية قال إنه "لم تتم معالجتها بما فيه الكفاية في السابق ويتعين الآن إعطاؤها الأهمية التي تستحقها", موضحا أنه تدخل في هذا السياق قضايا الاتجار في البشر والمهاجرون وطالبو اللجوء وقانون الصحافة.

وأضاف أنه سيتم في هذه المرحلة أيضا الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بهدف تعميق ودعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والعمل على توسيع الولوج إلى الخدمات الأساسية من قبل المواطنين ورفع جودة هذه الخدمات (الصحة, السكن, التعليم, الشغل..).

كما اعتبر أن المجلس مطالب أيضا في هذه المرحلة, بالاستمرار في مواكبة مسلسل دمقرطة البلاد, لأن اختصاصاته لا تقتصر فحسب على النهوض بحقوق الإنسان, مبرزا أن المغرب يوجد في مرحلة مأسسة الديمقراطية التي تتطلب التعاون بين جميع الفاعلين والعمل على إرساء توازن أكبر بين السلط وتوزيع أكثر عدالة للسلط بين المركز والجهات.

وفي هذا الصدد, أبرز أن المجلس يدعم العمل الذي تقوم به اللجنة الملكية الإستشارية للجهوية ويتطلع لنتائج عملها, وكذا لتنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر فضاءا لتعبير جميع فئات المجتمع عن آرائها في القضايا المطروحة, ومن المنتظر أن يضطلع بدور أساسي في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الخطة الوطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية + المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان .. آليتان أساسيتان لمأسسة + الديمقراطية

وقال السيد حرزني إن الخطة الوطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان, التي تأتي تنفيذا لتوصية مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993 ويعتبر المغرب من أوائل البلدان المتوفرين عليها, تغطي القضايا التي يشتغل عليها المجلس خلال المرحلة المقبلة ولاسيما الحكامة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وأعرب عن أمله في أن يتم في القريب العاجل عرض هذه الخطة, التي تعتبر ثمرة عمل مشترك بين المجلس والحكومة والمجتمع المدني, على مجلس الحكومة وأن يشرع في تفعيلها على الصعيد الحكومي.

وبخصوص الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان, أبرز السيد حرزني أنه تم الآن الخروج ببرنامج فعلي للشروع في تفعيلها في أقرب الآجال, موضحا أن هذه الأرضية تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير في إطار ثلاثة مستويات للتدخل تهم التربية والتكوين والتحسيس.

أحداث العيون .. المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أنصفت + + المغرب ونوهت بالتدخل الحكيم لقوات الأمن

أكد السيد حرزني أن المنظمات الحقوقية والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أنصفت بصفة عامة المغرب, حيث أقرت بأن هذه الأحداث

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

كانت اجتماعية في جوهرها وأن قوات الأمن احترمت القانون وتميز تدخلها لتفكيك مخيم كديم إيزيك بالحكمة ورباطة الجأش, معتبرا ذلك نصرا للمغرب"".

وأبرز أنه باعتبار المنظمات الحقوقية والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان المخاطب الرئيسي للمجلس, فقد توجه لها المجلس بطلب من أجل توخي الموضوعية والحياد في تحرياتها وتصريحاتها.

وأوضح أن تصرفات ومواقف بعض الأحزاب السياسية والمؤسسات الأوروبية كانت مبنية على أفكار ومواقف مسبقة وليس على الواقع, وهو ما برز من خلال عدم انتظار هذه الأخيرة صدور تقارير المنظمات الحقوقية لتصدر أحكامها.

وخلص إلى التأكيد على أن الإجماع الوطني قادر على إحباط جميع التحرشات والمناورات التي يقوم بها خصوم الوحدة الترابية للمملكة, في محاولة يائسة لتأليب الرأي العام الدولي عليها.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

مسؤول حقوقي مغربي: المغرب لا يدعي الكمال في حقوق الإنسان.. لكنه جاد في تعامله مع الموضوع

يجري في لندن مباحثات بوزارة الخارجية والبرلمان ومنظمة العفو

لندن: «الشرق الأوسط»
قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان: إن اهتمام المجلس سينصب من الآن فصاعدا حول تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، مشيرا في هذا الإطار بالأساس إلى عدد من المشاريع كمشروع مدونة الصحافة.

وذكر حرزني أن المغرب لا يدعي الكمال في مجال حقوق الإنسان، لكنه جاد في تعامله مع هذا الموضوع، مشددا على عزم بلاده مواصلة ورش الإصلاحات، مع العمل على تعزيز حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه دوليا.

وكان حرزني يتحدث أمس بلندن في طاولة مستديرة حول المجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال النهوض وتعزيز حقوق الإنسان، نظمت بمقر المعهد الملكي للشؤون الدولية (شتام هاوس) بحضور برلمانيين بريطانيين وممثلي المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني وباحثين.

وقال حرزني: إن المجلس سيتدارس، خلال دورته العادية، المرتقب عقدها الأسبوع المقبل، القضايا ذات الصلة بالاتجار بالبشر والهجرة السرية، التي أضحى المغرب وجهة لها، ونقطة عبور المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء.

واستعرض حرزني مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خاصة في مجال مواكبة مجهودات دمقرطة وتعزيز دولة القانون.

وأبرز حرزني، في هذا السياق، إتمام عملية تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة على الخصوص بجبر الضرر الجماعي والإصلاحات المؤسساتية. وبعد أن شدد على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للحقوق السوسيواقتصادية، أكد حرزني عزم المجلس على مواكبة مجهودات البناء الديمقراطي، خاصة على مستوى تعزيز التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

وعبر حرزني عن أمله في أن يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النور في أقرب وقت حتى يشكل بالتالي إطارا شاملا قادرا على النهوض بالحوار الاجتماعي.

وبخصوص تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، أكد حرزني أن هذه الهيئة كانت محصنة في إطار عملها لتحقيق مبادئ العدالة الانتقالية بغرض ضمان المصالحة، مشيرا إلى أن هذه المقاربة، وكذا قرار الدولة الاعتراف بالمسؤولية الجماعية، أسهما في طي صفحة انتهاكات الماضي، وتعبيد الطريق أمام حكامة جيدة وتعزيز حقوق الإنسان.

وسيعقد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال زيارته للندن على مدى يومين، لقاءات مع مسؤولين بوزارة الشؤون الخارجية البريطانية، كما سيعقد جلسة عمل مع كبار المسؤولين بالمنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان (أمنستي إنترناشيونال)، إضافة إلى جلسة عمل أخرى مع برلمانيين بريطانيين بمقر البرلمان البريطاني.

بيان اليوم

هذيان رئيس ما يسمى باللجنة الجزائرية لحقوق الإنسان أو عندما ينبغي على المرء أن يكنس باب بيته أولا

عبد الكريم كنينح (و.م.ع)

كشفت التصريحات الكاذبة والتآمرية الصادرة عن رئيس ما يسمى باللجنة الجزائرية لحقوق الإنسان حول أحداث العيون، عن مشاعر الحقد والضغينة والعداء التي يكنها للمغرب مدافع مزعوم عن حقوق الإنسان في بلد له سجل أسود في هذا المجال.

فادعاءات فاروق قسنطيني تعكس أيضا التبعية المطلقة لهيئته للسلطات الجزائرية وولاءها التام لمسؤولي وجنرالات هذا البلد، الذين لا يدخرون جهدا لتبرير فشل وانتكاسة سياستهم على المستوى الداخلي في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية للشعب الجزائري.

والواقع أن هذه الهيئة، من خلال افتراءاتها ضد بلد عظيم كالمغرب، الذي يظل، بشهادة العديد من الشخصيات والمنظمات الدولية، رائدا في المنطقة في مجال احترام حقوق الإنسان، على عكس ما يحدث فوق التراب الجزائري، فقدت كل مصداقيتها وشرعيتها ليس أمام الشعب الجزائري فحسب بل أمام المجتمع الدولي أيضا.

فقد كان حريا بالمدعو قسنطيني، بدل من هذه الافتراءات والأضاليل، أن يكنس باب بيته قبل أن يلتفت إلى البلد الجار وإعطاء الدروس حول هذا الموضوع. ألم يكن حريا بهذا المناضل المزعوم أن يدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ببلاده على مدى السنوات الأخيرة، عقب إلغاء النظام الجزائري لمسلسل انتخابي أفرزت نتائجه فوز عناصر «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المنحلة عام 1991.

ويبقى عليه الرد على الاتهامات المتعددة لمنظمات دولية غير حكومية: كم بلغ عدد المواطنين الأبرياء الذي تم تصفيتهم من لدن جيش المخابرات الجزائرية، بسلاح تم شراؤه من عائدات النفط الجزائري، تحت ذريعة أنهم كانوا «ينتمون» لحركات (إرهابية)، وكم عدد المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب والسجن دون الاستفادة من محاكمة عادلة، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟. كم هو عدد الجزائريين الذين لا يزالون في عداد المفقودين أو اضطروا إلى ركوب قوارب متهالكة للفرار من بلدهم؟.

فأمام جميع هذه التساؤلات التي أثارتها عدة تقارير لمنظمات غير حكومية دولية ذات مصداقية، التزم رئيس ما يسمى باللجنة الجزائرية لحقوق الإنسان الصمت المطبق، وفضل الهروب إلى الأمام من خلال الحديث عن «إبادة جماعية» مزعومة ارتكبت في أحداث العيون، ولا توجد إلا في مخيلة بعض الدوائر في الجزائر.

لقد اختلط الأمر على قسنطيني ولم يعد يميز بين قارورات الغاز المنتشرة في مخيم العيون بعد أن استخدمها مجرمون ضد أفراد قوات الأمن المغربية وبين جثث مزعومة لمواطنين صحراويين كانت قد تحدثت عنها وسائل الإعلام الإسبانية، التي انساقت وراء خدع وافتراءات المدعوة سلطانة خيا، العميلة المعروفة للمخابرات الجزائرية، والتي عرضت خلال مؤتمر صحفي صورا لأطفال فلسطينيين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي في غزة (يونيو 2006) على أنها صور لضحايا التدخل المغربي في ثامن نونبر في العيون بمخيم كديم إيزك. والحال أنه هذه الصور هي التي أفقدت وسائل الإعلام الاسبانية مصداقيتها أمام الرأي العام الدولي.

وفي ضوء كل هذه الأكاذيب، كان حريا بهذه اللجنة المزعومة على الأقل مراجعة هذه الوثائق بعد أن سحبت منها اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات والشبكات الإقليمية لحقوق الإنسان العضوية في مارس 2009 لمؤاخذتها بتبعيتها للنظام الجزائري وافتقاد الاستقلالية والحياد في عملها.

ألم يكن حريا بهذه الهيئة المزعومة الدفاع عن قضية مصطفى سلمة ولد سيدي مولود الذي لم يرتكب أي جريمة سوى أنه عبر علانية عن تأييده لمقترح الحكم الذاتي كحل للنزاع في الصحراء.

إن التقارير الصادرة بخصوص الأحداث التي وقعت في العيون عن المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان ذات المصداقية، ك«منظمة العفو الدولية»، و«هيومن رايتش ووتش»، و«الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان» وغيرها من المنظمات، أكدت عدم تسجيل أي انتهاكات لحقوق الإنسان، بل إنها شددت، خلافا لافتراءات ما يسمى باللجنة الجزائرية لحقوق الإنسان، على أن الوفيات في هذه الأحداث حصلت في صفوف قوات الأمن المغربية، التي أظهرت قدرة على ضبط النفس، ولم تطلق أي رصاصة ضد المجرمين الذين كانوا مدججين بأسلحة بيضاء وأسطوانات غاز.

وهكذا، فبدلا من إدانة هذه الجرائم وفضح الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في الجزائر وسياسة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مقترفو هذه الأعمال، والمطالبة بفتح تحقيق مستقل عن العديد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاغتيالات السياسية والتعذيب والوفيات المتصلة بالتعذيب في بلاده، والانتهاكات الخطيرة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، لم يجد المدافع الحقوقي المزعوم وسيلة أخرى سوى الاستمرار في تبني افتراءات أسياده ووسائل الإعلام المعادية للمغرب.

وكانت منظمة العفو الدولية قد كشفت في تقريرها عن الجزائر عام 2009، عن احتجاز أشخاص يشتبه في ارتكابهم لأعمال إرهابية من دون اتصال مع العالم الخارجي، وخضعوا لمحاكمات لا تستوفي معايير الإنصاف.

ألم يكن حريا باللجنة الجزائرية التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، أن تمتثل لمعايير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الواردة في مبادئ باريس، والناظمة لمثل هذه المؤسسات، بخصوص ضرورة اضطلاعها بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في بلدانها، مع توفير كافة الشروط التي تصون استقلاليتها وتعدديتها.

إن التصريحات الصادرة عن المسؤول الجزائري والتي أدانها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تؤكد مجددا افتقاد المؤسسة التي يرأسها للاستقلالية وانحيازها التام للموقف العدائي لحكومة بلاده.

وكان على رئيس هذه اللجنة، أن يقدم ولو دليلا واحدا عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، سواء خلال أو عقب عملية التفكيك السلمية لمخيم كديم إزيك، فبالأحرى الادعاء بحدوث «إبادة جماعية» و«جريمة ضد الإنسانية»، وهي افتراءات من نسج خيال موجهيه من أعداء حقوق الإنسان ومن المتهكين لها في حق الشعب الجزائري الشقيق.

إن التوظيف المغرض لرئيس ما يسمى باللجنة الجزائرية، لمبادئ حقوق الإنسان في الدعاية الكاذبة المعتمدة على تزييف الحقائق حول أحداث العيون، ونشر الافتراءات بخصوصها، يندرج في سياق محاولة يائسة لا تمت بصلة بمرجعيات وأخلاقيات حقوق الإنسان، بل تهدف إلى تضليل الرأي العام الجزائري والدولي.

والواقع أن هذه الادعاءات لا تساهم سوى في تلطيخ سمعة هذه الهيئة، وتؤكد، أن كان ذلك يحتاج إلى تأكيد، تبعيتها المطلقة للسلطة في الجزائر. إن هذيان هذا الرجل لا يمكن بأي شكل من الأشكال، أن ينال من المغرب وينثبط عزيمته الراسخة في المضي قدما على درب تكريس حقوق الإنسان وبناء مشروعه المجتمعي الحداثي، وتحقيق التقدم والنماء لفائدة الشعب المغربي.

Revue de presse - consultation

أحداث العيون: (أمنيستي) تشيد بروح الانفتاح لدى السلطات المغربية

لندن 14/ 12/ ومع/ أشادت منظمة العفو الدولية (أمنيستي) التي يوجد مقرها بلندن, بروح الانفتاح التي أبانت عنها السلطات المغربية في تعاملها مع الأحداث الأخيرة بالعيون.

ونوه عدد من المسؤولين بالمنظمة في تصريحات لوكالة المغرب العربي للأنباء , عقب

مباحثات مع السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الأنسان , مساء أمس الاثنين بلندن , على الخصوص , بقرار السلطات المغربية تمكين فريق من (امنيستي) من التوجه إلى عين المكان واستيقاء المعلومات الضرورية بشأن أعمال العنف بمخيم (كديم إيزيك) وبمدينة العيون.

وقال السيد مالكولم سمارث المدير المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمنظمة التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان, "إن الأمر يتعلق بأحداث فظيعة" خلفت 11 قتيلا في صفوف قوات الأمن, معربا عن أسفه لكون بعض المعلومات التي تم تداولها في أعقاب هذه الأحداث " لم تكن مبنية على أسس متينة".

ووصف السيد سمارث , في هذا السياق , ب"المهم" الشريط الذي عرض مؤخرا والذي يبين الجرائم المتركبة من طرف ميليشيات وأفراد من ذوي السوابق ضد عناصر الأمن التي تدخلت بشكل سلمي من أجل تفكيك مخيم (كديك إيزيك) وتحرير الأطفال والمسنين الذين كانوا يتواجدون داخل المخيم.

واعتبر أن من شأن المتابعات القضائية المرتقبة بخصوص هذه الأحداث, المساعدة على تسليط الضوء على الوقائع.

وقال إن المتظاهرين بالمخيم "لم يكونوا يشكلون مجموعة منسجمة", مما يوحي بوجود أشخاص , ضمن المتظاهرين الذين كانوا يطالبون بتحسين أوضاعهم, جاؤوا خصيصا لاثارة الفوضى.

ومن جانبها, أشارت السيدة دوناتيلا روفيرا وهي باحثة دولية ب(أمنيستي) والتي كانت قد زارت المغرب مؤخرا, إلى أن فريقها تمكن من التوجه بكل حرية إلى العيون حيث وقف بعين المكان على حجم الأضرار الناجمة عن الاعمال التخريبية التي نفذها الجناة ضد الممتلكات الخاصة والعمومية بمدينة العيون.

وقالت " لقد استجوبنا بكل حرية عددا من الأشخاص والمسؤولين خلال زيارتنا هذه".

++ روح الانفتاح للمغرب مقابل الحوار الصم مع الجزائر ++

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وفي نفس السياق, أعرب السيد سمارث روفيرا عن أسفه لكون منظمة العفو الدولية لا تجد بالجزائر نفس روح الانفتاح التي يتحلى بها المغرب.

وقال "نأمل أن نجد بالجزائر نفس روح الانفتاح التي نلمسها في المغرب", مضيفا أن "الحكومة الجزائرية أبلغتنا بأنه , بسبب مؤاخذاتنا على الوضع بالجزائر , فانه لن يكون بوسعنا زيارة هذا البلد للقيام بأعمال تقصي".

وتابع "إننا نرغب في أن نلج كافة الأراضي الجزائرية بما فيها مخيمات تندوف" الواقعة تحت مراقبة انفصاليي (البوليساريو) فوق التراب الجزائري, مشيرا إلى أن المنظمة تأمل في تسليط الضوء على الخروقات العديدة لحقوق الإنسان بهذا البلد, بما فيها تلك التي تستهدف المهاجرين والانتهاكات الخطيرة الأخرى.

وأبرز السيد سمارث أن "معاملة اللاجئين تعد أيضا من بين اهتماماتنا بموضوع الوضع بالجزائر... نرغب في معالجة هذه القضايا على أرض الواقع", غير أن رغبتنا تصطدم برفض السلطات الجزائرية".

وأكد أن المنظمة غير مستعدة " لقبول ولوج محدود للجزائر", مسجلا أن "الفرع الصغير جدا" الذي تتوفر عيله المنظمة بالجزائر "يواجه صعوبات للعمل في هذا البلد".
وقال المدير المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية "إذا أجرينا مقارنة بين المغرب بالجزائر, يمكننا , بشكل واضح , تحديد أوجه الاختلاف على مستوى المقاربات, ذلك أن المقاربة المغربية أتاحت تحقيق عدة مكتسبات", مضيفا "لقد أبلغنا هذه الملاحظات للسلطات الجزائرية, التي لم تتقبلها ".

وتطرق السيد سمارث من جهة أخرى, إلى حالة المناضل المغربي مصطفى سلمة ولد سيدي مولود. وسجل أن المنظمة تريد إثارة الحالات المماثلة في مخيمات تندوف مستقبلا .

وذكر , في هذا الصدد , بالدعوة التي وجهتها (امنيستي) من أجل الإفراج عن هذا المناضل بعد اختطافه من قبل مليشيات (البوليساريو) فوق التراب الجزائري.

وكانت المنظمة قد اعتبرت آنذاك أن "الدعم السلمي لمخطط الحكم الذاتي (الذي اقترحه المغرب) لا يجب أن ينظر إليه كفعل يبرر القيود المفروضة على حرية التعبير" في مخيمات تندوف.

++ "العلاقات مع المغرب " تتطور في الاتجاه الصحيح ++

وحرص السيد سمارث , من جهة أخرى على التأكيد أن علاقات التعاون القائمة بين المغرب ومنظمة العفو الدولية " تتطور في الاتجاه الصحيح".

وقال "نقيم مع المغرب , منذ سنوات , علاقات مطبوعة بالانفتاح", موضحا أن المباحثات مع السيد أحمد حرزني تركزت حول عدد من القضايا, تتعلق بالخصوص بعمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لاسيما

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

.على مستوى تتبع التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة

وأبرز أن المباحثات تناولت أيضا مشروع إحداث مركز وطني للتوثيق, مسجلا بأن الجهود التي يبذلها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان ."تدل على أن "الأمور تسير في الاتجاه الصحيح

وأكد المسؤول بالمنظمة على بذل المزيد من الجهود بغية تكريس التوجه الذي اختاره المغرب من أجل تجسيد وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان, معتبرا أن لقاءه مع السيد حرزني مكنه من بحث الإصلاحات المؤسساتية والقانونية التي انخرط فيها المغرب, بهدف تعزيز مكتبسات البلاد في مجال احترام حقوق الإنسان الكفيلة بتفادي تكرار .وقوع الانتهاكات التي وقعت في الماضي

وشدد , في هذا الصدد , على ضرورة الحفاظ على الدينامية التي أطلقتها هيئة الإنصاف والمصالحة, التي شكل إحداثها سابقة على صعيد المنطقة. وسجل أن "الأولويات تتطور بالطبع مع مرور الزمن, لكن يجب الحفاظ على نفس الدينامية ونفس الرغبة السياسية للسير نحو ."الأمام

وقال إنه " يشعر بالارتياح " ازاء الجهود التي يبذلها المجلس .الاستشاري لحقوق الإنسان في هذا المجال

ومن جهة أخرى, شدد السيد سمارث على أهمية العلاقات التي تجمع .(أمنيستي) بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

وأشاد بروح الصراحة والانفتاح التي تميز هذه العلاقات, مضيفا أن . مثل هذا النوع من الروابط أمر مفيد

وكان السيد أحمد حرزني قد نشط بمقر المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن لقاء حول المجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال النهوض .وتعزيز حقوق الإنسان والتحديات المستقبلية

وقد تميز اللقاء بحضور برلمانيين بريطانيين وممثلي المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني وباحثين .ودبلوماسيين

كما أجرى السيد حرزني مرفوقا بالسيد ألبير ساسون, العضو بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان, لقاء مع مسؤولين سامين بوزارة الشؤون الخارجية البريطانية, على أن يعقد خلال زيارته للندن (تستمر .يومين) جلسات عمل مع كبار المسؤولين بمقر البرلمان البريطاني

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

L'opinion
www.lopinion.ma

Amnesty loue l'esprit d'ouverture des autorités marocaines

L'organisation internationale de défense des droits humains, Amnesty International (AI, basée à Londres) a loué l'esprit d'ouverture dont ont fait montre les autorités marocaines dans le traitement des récents incidents de Laâyoune.

Des responsables de l'organisation se sont notamment félicités, dans des déclarations à la presse, à l'issue d'entretiens lundi soir avec M. Ahmed Herzenni, Président du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), de la décision des autorités marocaines de permettre à une équipe d'Amnesty de se rendre sur place et recueillir les informations nécessaires sur les actes de violence dans le camp de Gdeim Izik et dans la ville de Laâyoune.

«Il s'agit d'évènements atroces» qui ont fait 11 morts dans les rangs des services de l'ordre, a observé M. Malcolm Smart, directeur chargé du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord au sein d'AI.

Le responsable a également déploré certaines informations véhiculées suite aux incidents et «qui n'étaient pas bien fondées».

M. Smart a, dans ce sens, qualifié d'»intéressante» la vidéo projetée récemment et retraçant les crimes perpétrés par des milices et des individus aux antécédents judiciaires contre des éléments des forces de l'ordre qui sont intervenus pacifiquement pour démanteler le camp Gdeim Izik et libérer des enfants et des personnes âgées se trouvant au camp.

Les procès en justice qui auront lieu sur ces incidents devront aider à faire la lumière sur ces évènements, a ajouté M. Smart.

Les manifestants du camp «ne formaient pas un groupe homogène», a-t-il dit, laissant entendre la présence parmi les manifestants, qui revendiquaient une amélioration de leurs conditions de vie, d'éléments intrus venus semer l'anarchie.

De son coté, Mme Donatella Rovera, chercheur international d'AI qui a visité le Maroc récemment, a souligné que son équipe a pu se rendre librement à Laâyoune, où elle a pu constater sur place les dégâts causés par les attaques menées par les malfaiteurs contre des propriétés privées et publiques dans la ville de Laâyoune.

«Nous avons librement interrogé plusieurs personnes et responsables, lors de notre visite», a dit Mme Donatella.

L'opinion.ma

L'esprit d'ouverture du Maroc face au dialogue des sourds avec l'Algérie

M. Smart a, dans le même ordre d'idées, déploré le fait que son organisation ne trouve pas en Algérie le même esprit d'ouverture dont fait montre le Maroc.

«Nous souhaitons avoir en Algérie le même accès que nous trouvons au Maroc», a-t-il dit, ajoutant: «le gouvernement algérien nous a informé qu'en raison de nos reproches à l'égard de la situation en Algérie, nous ne pourrons pas visiter ce pays pour y mener des recherches».

«Nous voulons avoir accès à tout le territoire algérien y compris aux camps de Tindouf», contrôlés par les séparatistes du polisario sur le sol algérien, a poursuivi M. Smart, soulignant qu'Amnesty International souhaite faire la lumière sur de nombreuses violations des droits de l'homme en Algérie, y compris ceux ciblant les émigrés et d'autres graves exactions.

«Le traitement des réfugiés est également parmi nos préoccupations au sujet de la situation en Algérie», a encore indiqué M. Smart, enchainant: «nous voulons examiner ces questions sur le terrain, mais notre souhait se heurte au refus des autorités algériennes».

«Nous ne sommes pas prêts à accepter un accès limité en Algérie», a-t-il souligné, ajoutant que «la très petite section» dont dispose Amnesty en Algérie «trouve des difficultés à travailler dans ce pays».

«Si on compare le Maroc et l'Algérie, on peut clairement identifier les différences au niveau des approches. L'approche marocaine a permis de réaliser de nombreux acquis», a-t-il dit, ajoutant «Nous avons fait part de ces remarques aux autorités algériennes, qui ne l'ont pas apprécié».

M. Smart a, par ailleurs, abordé le cas du militant marocain, M. Salma Ould Sidi Mouloud, notant que son organisation veut potentiellement soulever des cas similaires dans les camps de Tindouf.

Il a rappelé, dans ce contexte, l'appel lancé par Amnesty à la libération du militant suite à son enlèvement par la junte séparatiste du polisario sur le territoire algérien.

Amnesty avait alors souligné qu'elle estime que «le soutien pacifique au plan d'autonomie (présenté par le Maroc) ne doit pas être perçu comme un acte qui justifie les restrictions imposées à la liberté d'expression» dans les camps de Tindouf.

Revue de Presse

L'opinion .ma

Les relations avec le Maroc «évoluent dans la bonne direction»

M. Smart a, par ailleurs, tenu à souligner que les relations de coopération qui existent entre le Maroc et Amnesty «évoluent dans la bonne direction».

«Nous entretenons avec le Maroc, depuis des années, des relations empreintes d'ouverture», a dit le responsable, expliquant que les entretiens avec le responsable marocain ont porté sur plusieurs questions se rapportant notamment à l'action du CCDH notamment au niveau du suivi des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Les discussions ont également abordé le projet de mettre en place un centre national de documentation, a-t-il dit, notant que les efforts consentis par le Maroc dans le domaine de la promotion des droits de l'homme montrent que «les choses progressent dans le bon sens».

Tout en notant que davantage d'efforts sont nécessaires pour persévérer sur la voie choisie par le Maroc pour la consécration et l'ancrage de la culture des droits de l'homme, M. Smart s'est félicité de la rencontre avec le Président du CCDH, qui a permis, a-t-il dit, d'examiner les réformes institutionnelles et juridiques envisagées par le Maroc, lesquelles réformes qui visent à consolider davantage les acquis du pays dans le domaine du respect des droits humains.

Ces réformes, a renchéri le responsable, sont de nature à mettre en place les garde-fous nécessaires à même d'éviter une répétition des violations passées.

M. Smart a mis l'accent, dans ce contexte, sur la nécessité de maintenir le dynamisme enclenché par l'action de l'IER, dont la création a représenté une première dans la région.

«Les priorités changent évidemment avec le temps, mais il faut garder le même dynamisme et la même volonté politique d'aller de l'avant», a poursuivi M. Smart, se disant «rassuré» quant aux efforts consentis dans ce domaine par le CCDH.

M. Smart a, par ailleurs, souligné l'importance des relations qui lient son organisation avec le CCDH, relevant l'esprit de franchise et d'ouverture qui marque ces relations.

Il s'agit de relations positives d'échanges ouverts, a-t-il dit, soulignant qu'il est utile d'avoir ce genre de liens.

M. Herzenni avait animé lundi un débat au siège de l'Institut Royal des Etudes Internationales (Chatham House), axé sur les avancées réalisées par le Maroc et les défis d'avenir.

La rencontre a été marquée par la participation de parlementaires, de représentants d'organisations internationales de défense des droits de l'homme et de chercheurs de divers horizons et de diplomates.

Dans l'après-midi, M. Herzenni, qui était accompagné de M. Albert Sasson, membre du CCDH, s'est entretenu avec de hauts responsables du ministère britannique des Affaires étrangères.

Le Président du CCDH devra tenir, mardi, des séances de travail avec des députés britanniques au siège du parlement de Westminster.

Aujourd'hui Le Maroc

Événements de Laâyoune

Amnesty International salue l'esprit d'ouverture du Maroc

Comme Amnesty International, plusieurs ONG internationales des droits de l'Homme, ayant effectué des enquêtes sur les événements sanglants de Laâyoune, ont confirmé la version marocaine des faits.

Mohamed Aswab
maswab@aujourdhui.ma

Plusieurs ONG internationales de défense des droits de l'Homme neutres et crédibles soutiennent le Maroc contre la campagne de désinformation sur les événements de Laâyoune.
Après l'Organisation internationale de défense des droits de l'Homme, Human Rights Watch (HRW), c'est au tour d'Amnesty International (AI) de corroborer la version marocaine de ce qui s'est passé à Laâyoune.
Cette ONG, basée à Londres, a loué, lundi 13 décembre, l'esprit d'ouverture dont ont fait montre les autorités marocaines dans le traitement des événements de Laâyoune provoqués par des fauteurs de troubles à la solde des séparatistes. A l'issue d'entretiens, lundi soir, avec Ahmed Herzenni, président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), à Londres, des responsables d'Amnesty International se sont félicités de la décision du Maroc de permettre à une équipe d'Amnesty de se rendre sur place et d'enquêter sur le terrain sur les circonstances de déclenchement des actes de violence au camp Gdim Izik et à la ville de Laâyoune. Dans ce sens, Malcolm Smart, directeur chargé du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord au sein d'AI, a rejeté les allégations mensongères véhiculées par des parties hostiles à l'intégrité territoriale du Royaume.
Dans une déclaration à la MAP, M. Smart a affirmé qu'il s'agit *«d'événements atroces»* qui ont fait 11 morts parmi les rangs des forces de l'ordre. M. Smart a déploré certaines informations véhiculées suite aux incidents et *«qui n'étaient pas bien fondées»*, qualifiant d'intéressante la vidéo projetée récemment et retraçant les crimes commis de sang froid par des criminels, notamment des repris de justice contre des éléments des forces de l'ordre. ***«Les procès en justice qui auront lieu sur ces incidents devront aider à faire la lumière sur ces événements»***, a fait observer M. Smart. ***«Les manifestants du camp ne formaient pas un groupe homogène»***, a dit ce responsable d'Amnesty, faisant allusion à la présence parmi les protestataires du camp de Gdim Izik dans le cadre du mouvement revendicatif à caractère purement socio-économique d'intrus qui avaient uniquement pour mission de semer l'anarchie.
Les précisions apportées par M. Smart sur les événements de Laâyoune donnent un coup dur aux adversaires de l'intégrité territoriale du Royaume.

«Les relations avec le Maroc évoluent dans la bonne direction»

Malcom Smart a tenu à souligner que les relations de coopération qui existent entre le Maroc et Amnesty «évoluent dans la bonne direction». «Nous entretenons avec le Maroc, depuis des années, des relations empreintes d'ouverture», a dit le responsable, expliquant que les entretiens avec M. Herzenni ont porté sur plusieurs questions se rapportant notamment à l'action du CCDH notamment au niveau du suivi des recommandations de l'IER. Les discussions ont également abordé le projet de mettre en place un centre national de documentation, a-t-il dit, notant que les efforts consentis par le Maroc dans le domaine de la promotion des droits de l'homme montrent que «les choses progressent dans le bon sens».
Tout en notant que davantage d'efforts sont nécessaires pour persévérer sur la voie choisie par le Maroc pour la consécration et l'ancrage de la culture des droits de l'homme, M. Smart s'est félicité de la rencontre avec le Président du CCDH, qui a permis, a-t-il dit, d'examiner les réformes institutionnelles et juridiques envisagées par le Maroc.

Aujourd'hui Le Maroc
www

et affirment que ces derniers ne jouissent d'aucune crédibilité vis-à-vis de la communauté internationale.

Abordant le cas du militant sahraoui Mustapha Salma Ould Sidi Mouloud, M. Smart a noté que son organisation veut potentiellement soulever des cas similaires dans les camps de Tindouf. Ce responsable d'AI a rappelé, dans ce contexte, l'appel lancé par Amnesty à la libération du militant suite à son enlèvement par les services secrets algériens. «*Le soutien pacifique au plan d'autonomie ne doit pas être perçu comme un acte qui justifie les restrictions imposées à la liberté d'expression*», a fait savoir M. Smart.

Toujours en rapport avec les événements de Laâyoune, Donatella Rovera, chercheuse internationale d'Amnesty international, a affirmé, de son côté, que son équipe a pu se rendre librement à Laâyoune, où elle a pu constater sur place les dégâts causés par les attaques menées par les malfaiteurs contre des propriétés privées et publiques dans la ville de Laâyoune. «*Nous avons librement interrogé plusieurs personnes et responsables, lors de notre visite*», a dit Mme Donatella. Ceci dit et loin des allégations mensongères de l'Algérie et de sa création le Polisario, il est plus que jamais clair que tout le monde est convaincu du fait que les actes de vandalisme qu'ont connus, lundi 8 novembre, le camp de Gdim Izik et la ville de Laâyoune ont été provoqués par un groupe de repris de justice à la solde des séparatistes. Comme Amnesty International, plusieurs ONG internationales des droits de l'Homme, ayant effectué des enquêtes sur les événements sanglants de Laâyoune, ont confirmé la version marocaine des faits.■

M. Smart a déploré certaines informations véhiculées suite aux incidents du 8 novembre à Laâyoune et «qui n'étaient pas bien fondées».

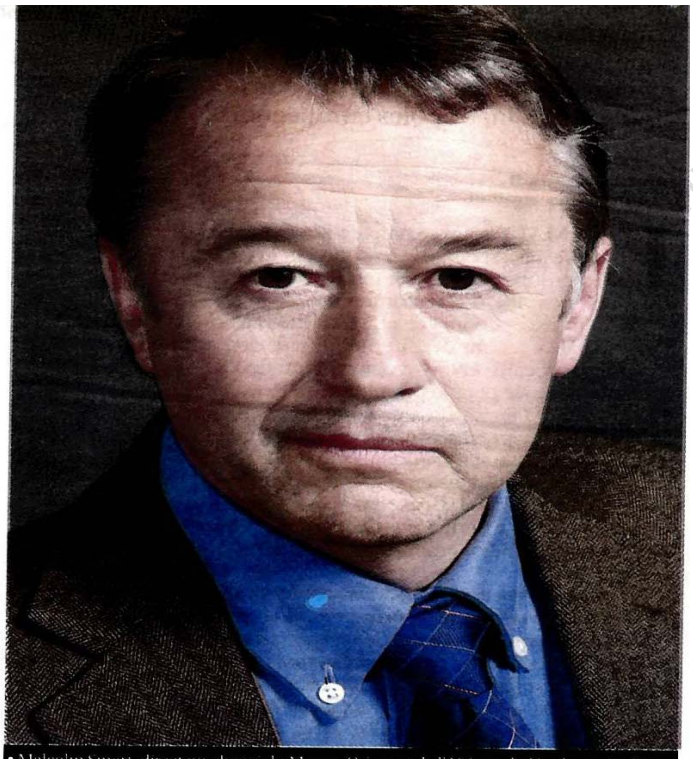

• Malcolm Smart, directeur chargé du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord au sein d'AI.

Revue de Presse

Aujourd'hui Le Maroc

Amnesty International déplore le dialogue des sourds avec l'Algérie

Malcom Smart, directeur chargé du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord au sein d'Amnesty International, a déploré le fait que son organisation ne trouve pas en Algérie le même esprit d'ouverture dont fait montre le Maroc. *«Nous souhaitons avoir en Algérie le même accès que nous trouvons au Maroc»*, a-t-il dit, ajoutant que *«le gouvernement algérien nous a informés qu'en raison de nos reproches à l'égard de la situation en Algérie, nous ne pourrons pas visiter ce pays pour y mener des recherches»*. *«Nous voulons avoir accès à tout le territoire algérien y compris aux camps de Tindouf»*, contrôlés par les séparatistes du Polisario sur le sol algérien, a poursuivi M. Smart, soulignant qu'Amnesty International souhaite faire la lumière sur de nombreuses violations des droits de l'Homme en Algérie, y compris ceux ciblant les émigrés et d'autres graves exactions. *«Le traitement des réfugiés est également parmi nos préoccupations au sujet de la situation en Algérie»*, a encore indiqué M. Smart, enchaînant *«nous voulons examiner ces questions sur le terrain, mais notre souhait se heurte au refus des autorités algériennes»*. *«Nous ne sommes pas prêts à accepter un accès limité en Algérie»*, a-t-il souligné, ajoutant que *«la très petite section»* dont dispose Amnesty en Algérie *«trouve des difficultés à travailler dans ce pays»*. *«Si on compare le Maroc et l'Algérie, on peut clairement identifier les différences au niveau des approches. L'approche marocaine a permis de réaliser de nombreux acquis»*, a-t-il dit, ajoutant *«nous avons fait part de ces remarques aux autorités algériennes, qui ne l'ont pas appréciées»*.

Revue de Presse du C

بريطانيا/المغرب/الصحراء

نائب بريطاني عن حزب العمال يدعو إلى حوار بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء

لندن/ 14/ 12/ ومع/ دعا جيريمي كوربين, عضو حزب العمال في مجلس العموم (الغرفة السفلى للبرلمان البريطاني), المعروف بدعمه لأطروحات انفصاليي "البوليساريو", اليوم الثلاثاء, إلى حوار بين المغرب والجزائر بهدف التوصل إلى تسوية لقضية الصحراء.

وصرح كوربين لوكالة المغرب العربي للأنباء عقب جلسة عمل بقصر وستمنستر (مقر البرلمان) مع رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني, وألبير ساسون عضو المجلس, أن "حوارا بين المغرب والجزائر سيكون مفيدا".

وأشاد النائب العمالي بهذا اللقاء الذي مكن من الوقوف على الجهود التي يبذلها المغرب في مجال تعزيز وترسيخ حقوق الإنسان.

كما نوه بزيارة الوفد المغربي إلى بريطانيا, مضيفا أنه بالإضافة إلى قضية الصحراء, شكل اللقاء مناسبة لتناول التحولات التي عرفها المغرب; خاصة على مستوى حقوق المرأة, والحريات النقابية وحقوق المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

وقال "إن المباحثات كانت مفيدة رغم أننا لا نتقاسم نفس المواقف بخصوص بعض القضايا", داعيا إلى "مباحثات أكثر جوهرية" حول قضية الصحراء.

وأشار كوربين إلى أنه يعتزم زيارة المغرب لتعميق المباحثات مع السلطات المغربية وممثلي المجتمع المدني, قائلا: "أنا متأكد أنه سيرحب بنا" في المغرب.

ومن جهة أخرى, تباحث حرزني وساسون, خلال زيارتهما لمقر البرلمان البريطاني, مع آن كلويد رئيسة لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم, ومع اللورد جانر عضو مجلس اللوردات عن الحزب العمالي.

وأكد اللورد جانر أن زيارة الوفد المغربي تعكس كثافة المبادلات بين المغرب والمملكة المتحدة, مشيرا إلى أن مباحثاته مع المسؤولين المغربيين مكنت من الاطلاع بوضوح على التقدم الذي حققه المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان
وأعرب عضو مجلس اللوردات عن حزب العمال عن افتخاره بالعلاقات "الفريدة والمديدة" التي تربطه بالمغرب "البلد الذي أكن له الإعجاب".

وأكد أن مناخ التعايش السائد بالمغرب "لا مثيل له بالمنطقة", وأن "المغرب هو البلد الوحيد في المنطقة, حيث تمكن الرعايا من الديانة اليهودية من التدرج إلى مناصب مهمة للقرار", مبرزا أن الأمر يتعلق بدليل إضافي على التنوع الاستثنائي للمغرب.

من جهته, ذكر دريك كونواي, عضو الحزب المحافظ (في السلطة), أن زيارة وفد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للندن مكن من تسليط الضوء على التقدم الذي تم إنجازه من طرف المغرب في مجال حقوق

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

.الإنسان

وقال: "لقد كان من المفيد عرض هذا التقدم على سياسيين وناشطين, ليس لديهم اطلاع واسع على التقدم المسجل من قبل المغرب", مشيدا .بروح الانفتاح لدى المسؤولين المغاربة

وبخصوص الأحداث الأخيرة بالعيون, أعرب السياسي البريطاني المحافظ عن رفضه لتوظيف المظاهرات التي جرت بمخيم "اكديم إزيك" للتعبير عن مطالب اجتماعية, مبرزا أن المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان, وخاصة "منظمة العفو الدولية" و"هيومان رايتس ووتش", دعمت .الحصيلة المقدمة من طرف السلطات المغربية

وذكر بأن كون 11 من أفراد مصالح الأمن قتلوا خلال عملية تفكيك المخيم, يدل على ضبط النفس الذي أبانت عنه السلطات المغربية خلال تدخلها لتحرير الأشخاص الذين تم احتجازهم من طرف مجرمي المخيم, مبرزا أن "الوقت قد حان لتوضيح الوضع في أعقاب التغطية الغريبة ."والشاذة لهذه الأحداث من طرف بعض وسائل الإعلام الإسبانية

وكان رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, الذي وصل أول أمس الأحد إلى لندن, قد قام أمس بتنشيط مائدة مستديرة بمقر المعهد الملكي للشؤون الدولية, وعقد جلسات عمل مع مسؤولين سامين بوزارة الشؤون ."الخارجية البريطانية و"منظمة العفو الدولية

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغرب/حقوق الإنسان/تشغيل

تنظيم دورة تكوينية لفائدة أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان

الرباط 13/ 12/ ومع/ افتتحت, اليوم الإثنين بالرباط, أشغال دورة تكوينية لتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان.

وستمكن هذه الدورة, التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني ومؤسسة فريدريش إبريت ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية, المستفيدين من الاطلاع على الوسائل الدولية لحماية حقوق الإنسان, ولا سيما تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني, في كلمة تليت باسمه, أن تنظيم هذه الدورة التكوينية, التي تصادف تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان, تندرج في إطار تفعيل اتفاقية شراكة بين وزارة التشغيل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تروم إطلاق دينامية للتكوين والتفكير حول المواضيع المرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان من خلال خلق منتديات للحوار وتبادل الخبرات, وكذا تكثيف الجهود وتعبئة الوسائل المادية والمالية بهدف ضمان نجاح برنامج التكوين وتعزيز قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني.

وأشار السيد حرزني في هذا الصدد إلى الأهمية التي يوليها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل الرفع من مستوى أطر وزارة التشغيل عبر تنظيم منتديات الحوار وتبادل الخبرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وتتمحور مواضيع هذه الدورة حول المبادئ العامة للشغل على ضوء اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل, والمؤسسات الوطنية لحماية والنهوض بحقوق الإنسان, والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ت/ أس

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الرشيدية .. إعطاء الانطلاقة لمشروع المساواة بين الجنسين والاكتفاء الذاتي للمراة

الرشيدية 10/ 12/ ومع/ تم أمس الخميس بالرشيدية إعطاء انطلاقة مخطط عمل لمشروع المساواة بين الجنسين والاكتفاء الذاتي للمرأة, بحضور عدد من ممثلي الجمعيات المعنية بقضايا المرأة.

ويندرج هذا المشروع في إطار جبر الضرر الجماعي الذي تشرف على تنفيذه جمعية أصدقاء التلميذ القروي, والذي سينجز من خلال الأنشطة المتعلقة بالتكوين والتحسيس وإحداث مكتبة لفائدة الأندية المدرسية, وكذا بإعداد دليل عملي لمدونة الأسرة.

ويندرج هذا المشروع, الذي أعد بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبتمويل من طرف الاتحاد الأوروبي, في إطار جبر الضرر الجماعي الذي تضمنته توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وتم خلال يوم انطلاق مخطط العمل تقديم عرض حول المشروع برمته من طرف السيد محمد لمباركي, عضو مجلس مكتب جمعية أصدقاء التلميذ القروي, الذي أوضح البعد الحداثي لمثل هذه المبادرة وكذا انعكاساتها الإيجابية على المستفيدين.

كما فتح باب المناقشة بين مختلف الفاعلين في المجتمع المدني حول الفرص التي يتيحها هذا المشروع, وخاصة لفائدة التعاون المشترك بين المتدخلين على اختلاف مشاربهم.

وتهدف جمعية أصدقاء التلميذ القروي إلى تعزيز وتطوير ودعم التلميذ القروي والمرأة الريفية, وتنظيم لقاءات منتظمة, وورشات عمل وعروض لتسليط الضوء على هذه القطاعات.

/ت/شه

دك ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغرب/جهات/مدرسة

انطلاق مشروع المدرسة المغربية والسلوك المدني بالدار البيضاء

الدار البيضاء 14 /12/ومع/ انطلق, اليوم الثلاثاء بالدار البيضاء, مشروع المدرسة المغربية والسلوك المدني الذي يندرج ضمن برنامج جبر الضرر الجماعي الذي تنجزه جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع الحي المحمدي.

ويروم هذا المشروع, الذي يدخل في إطار مشروع "من أجل مدرسة مغربية منتجة لفاعلين في السلوك المدني" المنظم بشراكة مع مجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وصندوق الإيداع والتدبير, ومفوضية الاتحاد الأوربي بالرباط بتعاون مع نيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة عين السبع- الحي المحمدي, المساهمة في ترسيخ ثقافة مواطنة مدنية لدى الشباب المغربي بتراب الحي المحمدي -عين السبع.

ويسعى المشروع, الذي تبلغ ميزانيته 555 ألف درهم, إلى تقوية قدرات 60 مكونا من رجال التعليم وأطر الجمعيات في مجال السلوك المدني, والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالعمالة, وكذا تطوير آليات تربوية لتنشيط نوادي السلوك المدني بالمؤسسات التعليمية.

كما يهدف هذا المشروع, الذي يمتد على مدى سنة, إلى إنشاء أرضية للنقاش بين مختلف الفاعلين التربويين من أجل تبادل الأفكار في ما بينهم ومع المكونين والفاعلين الجمعويين لترسيخ أسس التربية على السلوك المدني.

ووصف السيد عبد المقصود الراشدي الرئيس المؤسس للجمعية, في كلمة بالمناسبة, لحظة انطلاق هذا المشروع بالمهمة للعناية بجبر الضرر بمنطقة الحي المحمدي, مضيفا أن جمعية الشعلة اختارت العمل مع الشباب بالمؤسسات التعليمية لمراهنتها على المستقبل وتنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغرب/جهات/حقوق الإنسان

خنيفرة .. إحداث مركز سوسيو-تربوي بجماعة أم الربيع في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي

خنيفرة 14/ 12/ ومع/ علم لدى جمعية تيكليت للتنمية القروية والبيئة أن مركزا سوسيو-تروبويا يجري إحداثه حاليا بدوار تيكليت بالجماعة القروية لأم الربيع (اقليم خنيفرة) في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي وبتكلفة تقدر بحوالي 600 ألف درهم.

ويهدف هذا البرنامج, الممول في إطار الشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وصندوق الايداع والتدبير والاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن, إلى تحسين ظروف ساكنة هذا الدوار بالمنطقة, من خلال إحداث مركز سوسيو-بيداغوجي وتنظيم العديد من الأنشطة لفائدة هذه الساكنة.

كما يهدف إلى النهوض بقدرات النساء والشباب في مجالات التكوين المهني ومحاربة الأمية والتربية الصحية, فضلا عن تمكين الأطفال من الاستفادة من التعليم ما قبل المدرسي في ظروف جيدة.

ويروم أيضا تحسيس الشباب بالأمراض المتنقلة جنسيا وتعزيز الدينامية الجمعوية على الصعيد المحلي والمساهمة في الحفاظ على ذاكرة المقاومة.

ويتكون المركز من قاعة للوسائط المتعددة وأخرى للتعليم ما قبل الأولي وقاعة متعددة التخصصات وإدارة.

من جهة أخرى, يتغيى هذا المشروع تنظيم دورات التكوين لفائدة نساء العالم القروي حول تربية النحل والماشية ودروة تكوينة لفائدة الأطر الجمعوية المحلية ولقاءات حول الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

وتم تفعيل برنامج جبر الضرر الجماعي الذي أطلق سنة 2007 في إطار تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة "عبر منهجية لجبر الضرر الجماعي لفائدة الجهات التي عانت بشكل جماعي, وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها في الماضي".

ويستهدف هذا البرنامج, الذي يروم تأهيل الحقوق الإنسانية والاجتماعية والثقافية والبيئية للجهات المعنية, مناطق فكيك, الرشيدية, ورزازات, زاكورة, طانطان, أزيلال, الخميسات, الحسيمة, الناظور, خنيفرة, الحي المحمدي وعين السبع بالدار البيضاء.

ويشمل برنامج جبر الضرر الجماعي أربعة محاور تتمثل في حماية الذاكرة, وتعزيز القدرات, وخلق مشاريع مدرة للدخل, والنهوض بالحقوق الإنسانية للنساء.

/ت/ص ي

دك ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

بيان اليوم

الأرشيف.. ذاكرة الشعوب وشاهد إثبات على وجودها وسيادتها

ليلى البشيري (و.م.ع)

يعد الأرشيف بمثابة الذاكرة الرسمية للشعوب وشاهد إثبات على وجودها وبجسد هويتها بكل ما تختزله من مكونات.

وتكمن أهمية الأرشيف في تحديد الرؤية المستقبلية لمشروع معين بشكل موضوعي في ضوء البيانات والمعلومات المتوافرة والموثقة.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها مجال الأرشيف في تدوين وتوثيق الموروث التاريخي، أضحت الحاجة ملحة أكثر فأكثر لمأسسة مجال الأرشيف في المغرب واعتماده كأداة لحفظ التاريخ الجماعي وتطوير الدولة، من خلال وضع آليات جديدة للأرشيف واستخدام التكنولوجيات الحديثة للتوثيق وأرشفة المعلومات.

وحسب وثيقة تم تقديمها خلال حلقة تفكير موضوعاتية نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مؤخرا بالرباط حول موضوع الأرشيف، فإن الوثائق الإدارية المؤرشفة بالمغرب لم تحظ بالاهتمام المطلوب من السلطات العمومية، على اعتبار أن بوادر البرنامج الإصلاحي في مجال الأرشيف لم تر النور سوى سنة 2007، من خلال المصادقة على قانون 69/99 حول الأرشيف، الذي لم يتم لحد الآن تفعيل مقتضياته.

ويعاني مجال الأرشيف بالمغرب، حسب الوثيقة، من غياب مؤسسة وطنية مسؤولة عن تدبير الأرشيف وغياب الهياكل والمصالح المتخصصة في تدبير الوثائق والأرشيف في معظم الإدارات العمومية، علاوة على غياب أو تأخر عمليات التوثيق والأرشفة في الإدارات العمومية.

ولاحظت الوثيقة أن الأرشيف بالمملكة يفتقر أيضا إلى الجرد والتصنيف وتقديم الوثائق المؤرشفة لمؤسسة «أرشيف المغرب»، كما أن فضاءات المكتبة العامة والأرشيف التي كانت تستخدم أيضا كمخزن للأرشيف العمومي أضحت غير قابلة للتوثيق منذ سنة 1960، كما أن الوثائق المؤرشفة تفتقر لأدنى شروط التوثيق.

ونجم عن هذه الوضعية تراكم الوثائق داخل فضاءات الإدارات العمومية دون إخضاعها لعملية الجرد وفي ظل شروط غير ملائمة للحفاظ عليها وصعوبة عثور هذه المؤسسات العمومية على الوثائق المطلوبة عند الضرورة.

ولمواجهة هذه الوضعية، تمكنت بعض المؤسسات من خلق مصالح لتدبير الأرشيفات الخاصة بها وتطوير ممارسات جيدة في مجال التوثيق والأرشفة.

وفي هذا الصدد، أحدثت وزارة العدل سنة 1984 مصلحة للأرشيف وتم الشروع خلال الفترة الراهنة في إطار «مشروع الأرشفة» الذي يندرج في إطار مشروع «ميدا» في اعتماد سياسة لتدبير الأرشيف من خلال إحداث إطار قانوني لأرشفة الوثائق القانونية.

وينص القانون أيضا على افتحاص الوثائق المؤرشفة المتوافرة وإحداث مهنة حقيقية ذات الصلة بالمجال وخلق وتجهيز مراكز جهوية للأرشفة.كما تم العمل على تفعيل ميثاق للأرشيف وإرساء نظام للتدبير الإلكتروني للأرشيف.

وبوزارة الاقتصاد والمالية، بدأت أولى جهود تنظيم الأرشيف بالوزارة سنة 1992، حيث تم إحداث مصلحة تدبير المعلومة والاستقبال خلال 2002 تمثلت مهمتها الأولى في تدبير الأرشيف وتمت المصادقة على مرجعية قانونية أفقية للأرشفة بالوزارة.

وخلال فبراير من سنة 2004 تم إصدار دليل ما قبل الأرشفة، تلاه سنة 2006 ميثاق الأرشفة للوزارة. وفي أفق صياغة جداول للمحافظة على الوثائق المؤرشفة، تم خلق لجنة بمشاركة العديد من القطاعات.

من جهتها، أدمجت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية مهنة الأرشفة في مسلسلها الرامي إلى تحديث المساطير، حيث تتم عملية رقمنة الأرشيف بشكل منتظم وتتوفر الوكالة على برنامج إداري إلكتروني للموروث الإعلامي ويتم الاحتفاظ بوثائق الأرشيف الورقية بفضل استخدام تقنية رقمنة الوثائق. ويضطلع بمهمة الحفاظ على الوثائق الرقمية والمرقمنة على المدى الطويل، قطاع قاعدة المعطيات -مصلحة الأرشفة الإلكترونية-.

ويخضع تدبير الأرشيف لنظام اللامركزية، حيث تتحمل كل مديرية مسؤولية المحافظة على موروثها التوثيقي وتضمن أيضا عمليتي الجرد وتصنيف الوثائق العقارية وترميم وترقيم الوثائق العقارية ذات الأولوية.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها مجال التوثيق والأرشفة كأداتين ضروريتين للبحث التاريخي وفي أي مجال آخر والذي يتوخى منه أيضا دراسة الماضي، فإن كتابة تاريخ المغرب المعاصر لا يمكن أن يتم في ظل غياب عناصر شاهدة عليه وحجج دامغة.

وقد تمت ترجمة هذه الانشغالات في إطار تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة التي أشارت في إطار مسألة الحفاظ الإيجابي على الذاكرة ومعالجة قضية الأرشيف،

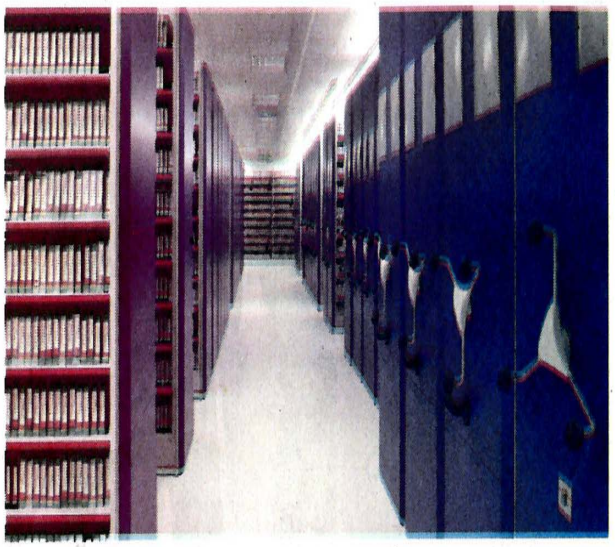

Revue de Presse du Co

إلى أن «المصالحة مع التاريخ تتطلب أيضا رفع الحواجز التي تعيق البحث في هذا التاريخ وتنظيم التجارب التي تراكمت على مر الأجيال، علاوة على تكريس مجال التواصل بينها من أجل المحافظة على الذاكرة، مما يتطلب المراجعة الشاملة للأرشيف العمومي وإرساء الشروط الملائمة لإجراء إصلاح عميق».

وشكلت مسألة المحافظة على الأرشيف في المغرب صلب انشغالات هيئة الإنصاف والمصالحة، بالنظر إلى أن الأرشيف كمصدر لاستقاء معلومات موثوق فيها ودقيقة كانت ضرورية لأعمال البحث والتحقيقات التي أجرتها الهيئة من أجل إظهار الحقيقة وتحديد المسؤولية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى أن تصالح المواطن مع ماضيه رهين بالمصالحة مع الوقائع والأحداث التي طبعتها، فإن الوثائق المؤرشفة تعد الركيزة الأساسية لتدوين الذاكرة، وذلك في أفق استخدامها مستقبلا، لأنها تشكل شاهد إثبات يضفي على العمل الشفافية والمصداقية.

من جهته، وفي إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بإشكالية الأرشيف بالمغرب، قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة التي تروم تسهيل ودعم تنمية قطاع الأرشيف بالمغرب في أفق مواكبة مسلسل المصالحة وإرساء دولة الحق والقانون.

وتمثلت هذه الأنشطة في تنظيم ندوات حول مجالات الذاكرة والتاريخ والأرشيف وتنظيم يوم دراسي حول مشاريع مقترحة للحفاظ على الذاكرة بين الجمعيات المستفيدة من الدعم ومجموعة «التاريخ والأرشيف والذاكرة»، بالإضافة إلى توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة مع بعض القطاعات الوزارية والهيئات الأجنبية، في أفق دعم الجهود المبذولة من أجل إرساء سياسة عملية للأرشيف بالمغرب.

Revue de Presse
Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

عائلة المانوزي تطالب بالتحفظ على معتقل سري

20 جمعية حقوقية تظاهرت أمس أمام مبنى "بي إف 3" بالرباط للمطالبة بكشف حقيقته

وضع المحامي مصطفى المانوزي صباح أول امس (الاثنين) شكاية لدى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالرباط يطالب فيها بالتحفظ على المعتقل السري "PF3".

واكد المانوزي في تصريح لـ الصباح" ان الشكاية تروم التحفظ على المعتقل لكي لا يتم تغيير معالمه او البناء فيه، موضحا ان هناك شكوكا بان يكون المعتقل السري الواقع بطريق زعير بالرباط يضم رفات مختطفين سابقين ربما يكون الحسين المانوزي بينهم.

وأشار المانوزي إلى أن واقعة الاختطاف والاحتجاز بالمعتقل السري المذكور أعلاه ثابتة بمقتضى شهادات تلقتها لجنة الحقيقة التابعة لهيأة الإنصاف والمصالحة وعلى الخصوص شهادة الإخوة بوريكات الذين ابدوا كامل الاستعداد لتاكيد شهادتهم امام الوكيل العام، واضاف المانوزي ان مدحت بوريكات يجزم بانه تم اغتيال عدد منهم في المحتجز نفسه بعد إعادة اعتقالهم وبأنهم دفنوا في المكان ذاته.

إلى ذلك التمست الشكاية الموجهة إلى الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالرباط التي تلقت "الصباح" نسخة منها إجراء تحريات وأبحاث بمكان المعتقل وضد كل من اشتبه في انه كان موظفا او مسؤولا في هذا المعتقل السري المسمى النقطة الثابتة ثلاثة والكائن بطريق زعير بالرباط، مع الأمر بالاستماع إلى كل من له علاقة بالملف، خاصة الشاهد الأول مدحت بوريكات وأعضاء لجنة الحقيقة التابعة لهيأة الإنصاف والمصالحة، كما طالبت الشكاية من الوكيل العام بإصدار الأمر من أجل التحفظ على المكان بعد الأمر بمعاينته ومنع كل محاولة لتغيير معالمه حتى تستوفي مصالح النيابة مع الجهات القضائية المختصة إجراءات الوقوف على حقيقة مصير الحسين المانوزي.

مصطفى المانوزي (أرشيف)

واضافت الشكاية أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سبق له في شخص رئيسه إدريس الضحاك أن سلم شخصيا لدفاع العارضين شهادة طبية محررة من قبل مستوصف صحي بعين عودة تفيد وفاة الحسين المانوزي برصاصة في الرأس، غير أن العارضين رفضا آنذاك قبول هذه الشهادة لتعارض محتواها مع شهادة بوريكات، معتبرة أن المستوصف قريب من الحاجز الأمني الذي اعتقل فيه الحسين من جديد.

ودعت الشكاية إلى الأمر بالتحفظ على المركز السري «النقطة الثابتة ثلاثة» بمنع أي محاولة لتغيير معالم الجريمة تحت طائلة المتابعة والمساءلة الجنائية باعتبار أن كل القرائن الرسمية والسياسية والإعلامية تؤكد وتجزم أن أغلب المعتقلين الذين كانوا محتجزين في المركز تم اغتيالهم وتم دفنهم في المكان ذاته، مع الأمر بالاستماع إلى أعضاء لجنة الحقيقة التابعة لهيأة الإنصاف والمصالحة.

وفي سياق متصل، دعت عشرون هيأة حقوقية إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام المعتقل السري «PF3» بالرباط امس (الثلاثاء) للمطالبة بالكشف عن مصير المعتقلين الذين مروا بالمعتقل المذكور.

وطالبت الهيات العشرون بالكشف عن الحقيقة الكاملة المتعلقة بالمعتقل السري «PF3» الذي مر به وربما ما زالوا يوجدون به أحياء أو أمواتا مجموعة من المختطفين الذين مازال مصيرهم مجهولا إلى حد الآن كالحسين المانوزي، وامحمد أعبابو، وأحمد مزيرك، وعقا حروش، ومحمد الشلاط. كما طالبوا بالتحفظ على هذا المعتقل السري والبدء الفوري في التحريات للكشف عن مصير الرفات الموجودين بداخله كامثال مولاي علي فخيم، العدلاني لحرش وغيرهم.

ودعت الهيات إلى مواصلة التحريات للكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير وإطلاق سراح الأحياء منهم فورا وتسليم رفات المتوفين إلى ذويهم بعد التاكد من هويتهم، وكذلك نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري، المتوفين منهم ومجهولي المصير والناجين وتحديد الظروف والملابسات التي أحاطت بالوفاة.

إسماعيل روحي

Revue de Presse

القلم

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يصدر بلاغا للرأي العام الوطني والدولي

التصريحات العدوانية والتآمرية الصادرة عن رئيس اللجنة الجزائرية المزعومة لحقوق الإنسان تؤكد الانحياز والخرق السافر لمقدمة مؤسسة للمواثيق الدولية

● أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بلاغا للرأي العام الوطني والدولي بشأن التصريحات «العدوانية والتآمرية» لرئيس اللجنة الجزائرية المزعومة لحقوق الإنسان بخصوص أحداث العيون، وفي ما يلي نص البلاغ:

«على إثر الأقاويل العدائية وغير المسؤولة الصادرة عن رئيس اللجنة الجزائرية المزعومة لحقوق الإنسان، المسمى فاروق قسنطيني، والتي ادعى فيها زورا وبهتانا بأن أحداث مدينة العيون «إبادة وجريمة ضد الإنسانية يرتكبها بلد عدواني»، فإن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يدلي للرأي العام المغاربي والدولي بصفة عامة، والحقوقي منه بصفة خاصة، بالتوضيحات والبيانات والحقائق التالية:

-أولا- يذكر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمعايير المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الواردة في مبادئ باريس، الناظمة لهذا النوع من المؤسسات، بخصوص ضرورة اضطلاعها بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في بلدانها، مع توفير كافة الشروط لضمان استقلاليتها وتعدديتها؛

- ثانيا- إن التصريحات العدوانية والتآمرية الصادرة عن المسؤول الجزائري تؤكد مرة أخرى فقدان المؤسسة التي يرأسها لاستقلاليتها وانحيازها التام للمواقف العدائية لحكومة بلدها بشكل سافر؛ -

ثالثا- إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ليؤكد مجددا، استنادا إلى تجربته في مجال حماية حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات، ومن خلال تتبعه الوثيق لأحداث مدينة العيون بتاريخ 8 نونبر 2010، ولنتائج وخلاصات التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، من قبيل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات، عدم ارتكاب أي انتهاكات لحقوق الإنسان، بل إن تقارير كل المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية ذات المصداقية، وخلافا لافتراءات ما يسمى بالمؤسسة الجزائرية لحقوق الإنسان، تؤكد أن الوفيات المحددة قد حصلت في صفوف قوات الأمن المغربية، على إثر ارتكاب جرائم بحقها أثناء تدخلها السلمي لتفكيك المخيم؛

المجلس يتحدى رئيس الهيئة الجزائرية بأن يقدم ولو دليلا واحدا على حدوث أي انتهاك لحقوق الإنسان أثناء وبعد عملية التفكيك السلمي لمخيم كديم إزيك

- رابعا - ومن هذا المنطلق المتجرد والملتزم بالمرجعية الدولية لحقوق الإنسان، فإن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يتحدى رئيس الهيئة المذكورة بأن يقدم ولو دليلا واحدا على حدوث أي انتهاك لحقوق الإنسان أثناء وبعد عملية التفكيك السلمي لمخيم كديم إزيك، فبالأحرى ادعاء أن الأمر يتعلق بإبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية لا توجد إلا في مخيلة موجهيه من أعداء حقوق الإنسان ومن المنتهكين لها في حق الشعب الجزائري الشقيق؛

- خامسا- يشجب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشدة التوظيف المغرض لرئيس ما يسمى باللجنة الجزائرية لحقوق الإنسان في الدعاية الكاذبة المعتمدة على تزييف الحقائق حول أحداث مدينة العيون ونشر الافتراءات بخصوصها، في محاولة لا تمت بصلة لمرجعيات وأخلاقيات حقوق الإنسان، وذلك لتضليل الرأي العام الجزائري والدولي، وهذا بدل الانشغال بالأوضاع الخطيرة لحقوق الإنسان في بلده ومنها، بشكل خاص، فرض نظام الطوارئ وحالة الاستثناء في خرق سافر لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وسلوك نهج لا ديموقراطي مشحون بكل أشكال الانتهاكات الفظيعة المكثفة والممنهجة لحقوق الشعب الجزائري الشقيق، ولحقوق المغاربة المحتجزين بتندوف، وخاصة تلك المرتبطة بحقوق اللاجئين وبالاختفاء القسري وبالاعتقال السري وبالتعذيب وبالتضييق على حرية التجمع والجمعيات وبالتعبير والرأي، وآخر تلك الانتهاكات تجلت في حالة السيد مصطفى سلمة ولد مولود؛

- سادسا- بناء على كل ما سبق، يعتبر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه حري برئيس الهيئة المذكورة الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في المرجعية الدولية لحقوق الإنسان وتركيز اهتمامه على العمل على استرجاع مصداقية هيئته المفقودة طبقا لمبادئ باريس، ولاسيما ما يتعلق منها بالاستقلالية والموضوعية والحيادية والمهنية ولن يتأتى له ذلك إلا بالتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في بلده. أما ادعاءاته الباطلة بشأن أحداث مدينة العيون فلم تزد هيئته إلا فقدانا للمصداقية، وتأكيدا، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، لتبعيتها المطلقة للسلطة المتنفذة في الجزائر. وهيهات أن ينال من التقدم المشهود به عالميا للمغرب في مجال الحرص الدؤوب على المضي قدما في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، والمكانة التي تتبوءها مؤسسته الوطنية في هذا المسار في التزام كامل بأخلاقيات وقواعد حقوق الإنسان، ومنها مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

- سابعا: يستنكر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إقحام السلطات الجزائرية لمؤسستها الوطنية والزج بها في مناورات سياسوية تدليسية مقيتة، بما يفاقم من فقدانها لكل مصداقية وطنية ودولية، حيث أضحت أداة طيعة مسخرة لخدمة السلطات الجزائرية وأجندتها التآمرية، في ابتعاد تام عن المهام المفروض أن تضطلع بها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في بلادها، طبقا لمبادئ باريس. وحيث أن الأمور وصلت إلى هذا المستوى المنحط من الانحراف، فإن المجلس سيعمل على إخبار المحافل الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، وخاصة منها اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية والشبكات الإقليمية التي هو عضو فيها، كما سيعرض على أنظار الحوار العربي الأوربي للمؤسسات الوطنية هذه الممارسات الجزائرية المشينة والمنافية للمواثيق القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان».

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

حقوقيون يطالبون بكشف مصير عبد اللطيف زروال

طالبت «لجنة كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال»، بكشف ملابسات اختطاف وتعذيب وقتل عبد اللطيف زروال، العضو القيادي في منظمة إلى الأمام، الذي اعتقل في 5 نونبر 1974 بالدار البيضاء ضمن حملات القمع التي استهدفت الحركة الماركسية اللينينية آنذاك. وطالبت اللجنة، خلال ندوة صحافية عقدت أمس بالرباط، بالكشف عن قبر عبد اللطيف زروال وتسليم رفاته إلى عائلته، منتقدة «موقف هيئة الإنصاف والمصالحة التي لم تعط هذه القضية الاهتمام الواجب، أثناء دراستها لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للفترة الممتدة ما بين 1956 و1999». وتضم اللجنة أحزابا يسارية وجمعيات حقوقية وعددا من الهيئات والشخصيات.

● تتمة ص 4

Revue de Presse du Conseil consultatif

أخبار اليوم المغربية

هاجموا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

حقوقيون يطالبون بكشف الحقيقة بشأن مصير عبد اللطيف زروال

■ تتمة ص 1 ■

وجاء في البيان أن «مسؤولين في هيئة الإنصاف والمصالحة كانوا على علم بما جرى لزروال، ومنهم من كان معتقلا على خلفية نفس الملف». واتهم البلاغ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بـ«انعدام الكفاءة والإرادة في التعاطي مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، بل اتهم المجلس بالمساهمة «المفضوحة في طمس الحقائق وتكريس الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية وتبييضه للأجهزة المسؤولة عنها واستخفافه بالحقيقة».

وتفيد الوثائق التي قدمتها اللجنة بأن زروال اختطف بتاريخ 5 نونبر 1974 من قبل أجهزة الشرطة المغربية، حيث نقل إلى إحدى مراكزها السرية بالدار البيضاء، وفيه تعرض لشتى أنواع التعذيب، ثم نقل باسم وهوية مزورتين إلى مستشفى ابن سينا بالرباط في 14 نونبر 1974، حيث تمت الإشارة إليه بأنه عبد اللطيف بارودي بن عبد القادر، و«تشير المعطيات المقدمة إلى أن من أشرف على الاختطاف والتعذيب هو اليوسفي قدور، رئيس مساعد آنذاك بالفرقة الوطنية للشرطة القضائية».

وكان زروال، من مواليد برشيد سنة

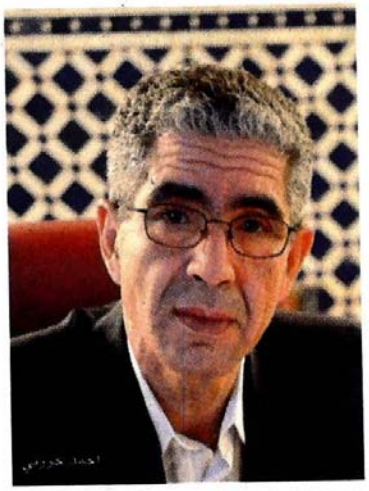

1951، قد انخرط في الحركة الوطنية ككاتب فرع لحزب الاستقلال في منطقة ولاد حريز، قبل أن ينضم إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، و«عين أستاذا للفلسفة بمدينة سطات لكنه لم يمارس عمله بسبب انخراطه في الحركة الماركسية اللينينية، الذي فرض عليه العمل السري بسبب القمع الذي مورس آنذاك»، كما نشط زروال في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ضمن «الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين»، وكان، إلى جانب الراحل عبد الفتاح الفاكهاني، يشرف على تحرير مجلة حائطية تدعى «دادز باي» في الجامعة. وعرف عنه، بعد انخراطه في منظمة «إلى الأمام»، أنه شارك في حملة مقاطعة التصويت على دستور 1970، وذلك من خلال توزيع المناشير والكتابة على الجدران.

من جهة أخرى، نظمت أمس مجموعة من الجمعيات الحقوقية الوطنية، منها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعية هيئات المحامين، وقفة أمام المعتقل السري السابق النقطة الثابتة، كلم 11 بالقرب من الأكاديمية الملكية، بشارع محمد السادس (طريق زعير). وجاء في بيان للوقفة أنها «تأتي لتأكيد مطالب الحركة الحقوقية من أجل الحقيقة وحفظ الذاكرة وعدم الإفلات من العقاب». ويعتبر المعتقل السري سابقا «النقطة الثابتة 3» أحد المعتقلات السرية التي كانت تابعة لجهاز الديستي، وقد قامت السلطات بهدمه قبل سنتين مثل معتقلات أخرى، مما خلف استياء لدى الحقوقيين الذين كانوا يطالبون ببقاء هذه المراكز كأماكن لحفظ الذاكرة.

Revue de Presse du

أخبار اليوم المغربية

هل يريد حرزني سحب ملف الصحافة من الناجي؟

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في ندوة لندن قبل يومين، إن اهتمام المجلس الذي يرأسه سينصب، من الآن فصاعدا، على تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، مشيرا إلى إعداد المجلس لمشروع مدونة الصحافة. واستغرب مراقبون هذا الأمر، حيث إن ملف إصلاح قانون الصحافة والنهوض بأوضاعها هو في يد لجنة برلمانية أدارت حوارا وطنيا حول الموضوع، وتستعد لوضع توصياتها بداية السنة المقبلة. فهل هناك «صراع» بين أجنحة السلطة حول الإشراف على هذا الملف الحساس؟

ومعروف أن أحمد حرزني لا تربطه علاقات ود مع الصحافة المستقلة، وقد هاجمها أكثر من مرة، ودعا إلى إلغاء قانون الصحافة من الأصل، وتطبيق القانون الجنائي.

Revue de Presse du